

قرار رقم ٥٨  
تحديد سعر مبيع المحروقات السائلة

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ( تشكيل الحكومة ) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ ( دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس )  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣  
- تحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على القانون رقم ٢٠٧ تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢ ( إعفاء مادة المازوت من الضريبة على  
القيمة المضافة المحدثة بموجب القانون رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ )  
بناء على القانون رقم ٦٦ تاريخ ١٠/٣/٢٠١٧ ،  
بناء على المرسوم رقم ١٢٤٨٠ تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٤ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٢٠ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٥/٢٠٢٠ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧/٧/٢٠٢٠ ،  
بناء على اقتراح مدير عام النفط ،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع المحروقات السائلة تسليم المستهلك في كافة الأراضي اللبنانية كما يلي :

ل/ل العشريين لیتر

٤٠٠٠٠  
٣٨٩٠٠  
٢٧٧٠٠

بنزين خال من الرصاص ٩٨ أوكتان  
بنزين خال من الرصاص ٩٥ أوكتان  
ديزل أويل ( للمركبات الآلية )

المادة الثانية : يتوجب على أصحاب المحطات الإعلان عن سعر المبيع للمحروقات بشكل ظاهر على محطاتها.

المادة الثالثة : تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه .

المادة الرابعة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره .

بيروت في ١٧ / ٣ / ٢٠٢١

وزير الطاقة والمياه  
Raymond  
ريمون عجر

يبلغ إلى :

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفقيش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني

جدول تركيب أسعار مبيع المحروقات السائلة

الملحق بالقرار رقم ٥٨ تاريخ ٢٠٢١/٣/١٧

البيان	بنزين خالٍ من الرصاص عيار ٩٨ أوكتان ل.ل / كيلوليتر	بنزين خالٍ من الرصاص عيار ٩٥ أوكتان ل.ل / كيلوليتر	ديزل أويل (للمركبات الآلية) ل.ل / كيلوليتر
ثمن البضاعة	٨٠٥ ٠٠٠	٧٧٢ ٠٠٠	٧٦٠ ٥٠٠
الرسوم	٢٤٧ ٥٠٠	٢٥٣ ٠٠٠	.
عمولة إضافية مؤقتة ( ١٠% غير مدعومة من مصرف لبنان )	٥٥٧ ٥٠٠	٥٣٥ ٠٠٠	٥٢٢ ٥٠٠
سعر مبيع الكيلوليتر للموزع	١٦١٠ ٠٠٠	١٥٦٠ ٠٠٠	١٢٨٣ ٠٠٠
حصة شركة التوزيع	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
أجرة النقل	٢٧ ٠٠٠	٢٧ ٠٠٠	٢٧ ٠٠٠
سعر مبيع الكيلوليتر للمحطات	١٦٥٢ ٠٠٠	١٦٠٢ ٠٠٠	١٣٢٥ ٠٠٠
عمولة صاحب المحطة	١٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
مجموع الكلفة دون الضريبة	١٨٠٢ ٠٠٠	١٧٥٢ ٠٠٠	١٣٨٥ ٠٠٠
الضريبة على القيمة المضافة عند المبيع ١١%	١٩٨ ٢٢٠	١٩٢ ٧٢٠	معفاة
سعر مبيع العشرين ليتر للمستهلك في المحطة	٤٠ ٠٠٠	٣٨ ٩٠٠	٢٧ ٧٠٠

٢٠٢١/٣/١٧

رئيس الطاقة والمياه

Raymond

ريمون عجر



AK

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الطاقة والمياه  
المديرية العامة للنفط

قرار رقم ٥٤  
بتعلق بتحديد سعر مبيع الفيول أويل  
لزوم الصناعيين

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ (تشكيل الحكومة) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ (دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس)  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣  
- تحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على اقتراح مدير عام النفط ،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع مادة الفيول أويل في المستودعات كما يلي :

ثمن البضاعة  
(دون الضريبة على القيمة المضافة)  
٤٣٠ د. أميركي/طن

المادة الثانية : تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه .

المادة الثالثة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من ١٧/٣/٢٠٢١ .

بيروت في ١٦ / ٣ / ٢٠٢١

وزير الطاقة والمياه

  
ريمون غجر

يبلغ الى :

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التقنيش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني

قرار رقم ٥٥  
يتعلق بتحديد سعر مبيع الفيول أويل ( ١% كيريت )

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ( تشكيل الحكومة ) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ ( دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس )  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣  
- تحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/٢/٢٠٠١ ،  
بناء على اقتراح مدير عام النفط ،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع مادة الفيول أويل في المستودعات كما يلي :

٥١٤ د. أميركي/طن

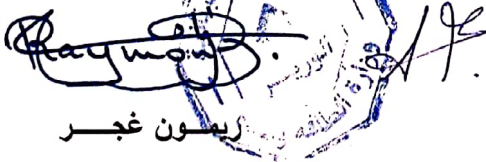
ثمن البضاعة  
( دون الضريبة على القيمة المضافة )

المادة الثانية : تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه .

المادة الثالثة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من ١٧ / ٣ / ٢٠٢١ .

بيروت في ١٦ / ٣ / ٢٠٢١

وزير الطاقة والمياه

  
ريسون غجر

يبلغ الى :

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفقيش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني



قرار رقم ٥٨  
يتعلق بتحديد سعر مبيع الغاز

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ( تشكيل الحكومة ) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ ( دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس )  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣  
- تحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على المرسوم رقم ١١١٥٦ تاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٣ ( تعديل تعريفه الرسوم  
الجمركية وفقا للنظام المنسق )  
بناء على القرار رقم ١٧٥ تاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٥ ( استبدال قواير الغاز المعدنية (بوتان/بروبان)  
الموجودة في السوق المحلي)،  
بناء على القرار رقم ٨٢ تاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١٦ ( تعديل القرار رقم ١٧٥ تاريخ ١٥/٩/٢٠١٥ )  
بناء على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١/١٦٩/١٣ تاريخ ٢٠١٧/٤/١٣ المتعلق بوزن أسطوانة الغاز المنزلي،  
بناء على اقتراح مدير عام النفط ،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : لا يخضع سعر كل من مادتي البروبان والبوتان لبديل استبدال قواير الغاز المعدنية، وعليه،  
يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع طن كل من البروبان والبوتان، دون عمولة التوزيع ودون الضريبة  
على القيمة المضافة، كما يلي :

بروبان	٨٣٥ د.ل./طن
بوتان	٨٣٨ د.ل./طن

المادة الثانية : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع طن الغاز السائل ( بوتان ٧٠% وبروبان ٣٠% كحد أقصى ) (دكمة)،  
دون عمولة التوزيع ودون الضريبة على القيمة المضافة، بـ : ٢,١٣٠,٠٠٠ ل.ل./طن  
يضاف إليها بدل استبدال قواير الغاز المعدنية ٣٩٠,٠٠٠ ل.ل./طن

المادة الثالثة : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع قارورة الغاز السائل تسليم المستهلك في كافة الأراضي اللبنانية كما  
يلي :

ل.ل./ ١٠ كلف		
٢٥٢٠٠	المبيع في مركز التعبئة، بما فيها بدل استبدال قواير الغاز المعدنية	الغاز السائل
٢٤٠٠	عمولة التوزيع	
٥٠٠	عمولة المحل التجاري	
٢٨١٠٠	المبيع في المحل التجاري	

المادة الرابعة: يتوجب على جميع بائعي الغاز الإعلان عن سعر مبيع القارورة بشكل ظاهر .

المادة الخامسة: تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع  
مضمونه .

المادة السادسة: يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره .

بيروت في ١٧ / ٣ / ٢٠٢١

يبلى الى :

وزير الطاقة والمياه  
رئيسون غجر

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفيتش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني

قرار رقم ٥٧  
يتعلق بتحديد سعر مبيع الديزل أويل (مازوت)  
إعادة التصدير

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ( تشكيل الحكومة ) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ ( دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس )  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣  
- تحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على اقتراح مدير عام النفط ،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع مادة الديزل أويل (مازوت) إعادة التصدير كما يلي :

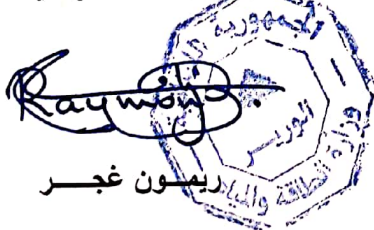
ديزل أويل إعادة التصدير ٥١٦ د. أميركي/ كيلوليتير

المادة الثانية : تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه .

المادة الثالثة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من ١٧ / ٣ / ٢٠٢١ .

بيروت في ١٦ / ٣ / ٢٠٢١

وزير الطاقة والمياه



ريمون عجر

يلغى الى :

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفيتش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني


جدول تركيب أسعار مبيع الديزل أويل - إعادة تصدير

الملحق بالقرار رقم ٥٧ تاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠٢١

البيان	ديزل أويل إعادة التصدير \$/كيلولتر
ثمن البضاعة	٤٨٨,٢٦
الرسوم	.
حصة شركة التوزيع	٩,٩١
أجرة النقل	١٧,٨٣
عمولة صاحب المحطة	—
مجموع الكلفة دون الضريبة	٥١٦
الضريبة على القيمة المضافة عند المبيع ١١%	معفاة
سعر مبيع الكيلولتر	٥١٦

بيروت في ١٦ / ٣ / ٢٠٢١

وزير الطاقة والمياه

  
Raymond  
ريسون عجر

